

عليه الخ اي ثوب بعضهما بعضا لثوبها **قوله**  
 واما الارجال من مقام الدلفاسيني على ما فهمه  
 من عدم الفرق بينه وبين الارجال الحق الفرق و  
 ان البول تبادر وتطرح غير المراد اليه الهدف **وهو**  
 الثاني احتمالا للفظ المراد ومخبره من غير  
 تبادر ولا حد ظاهر الاول مضردون الثاني والخ  
 الاول والثالث من الثاني كما يوجد من كلام  
 الشن الا في **قوله** في نحو ما رآه الت تذكروا  
 فيه انه لا يلزم من صور على التباس اسم زان  
 خبرها لان المبتدأ عيب الخبر في المعنى به  
 بخلاف الفاعل مع المفعول **وحاصل** ان  
 التباس لا يبين الا اذا ادي اليه فساد في المعنى كما  
 لا يبين في **قوله** وما قاله ضعيف لانه  
 لو قدم له حاصله ان ما استدل به ابن الحاج  
 من باب الارجال وما نحن فيه من باب التباس  
**والثاني** ضار واما الاول كما علمت وهذا الجواب  
 لا يجدي في التاخير فاعلان انه اراد باللبس ما قد  
 يشبه الارجال لا سيما في قولهم مع امت لبس  
 فانه احتوز به عن مخور عنت في ان تفعل فلا  
 يجزى الجار للباس فقد عيب ما لا يتبادر منه  
 شبه التباس فيكون نقدا ابن الحاج واراد عليه  
 تدبر

تدبر **قوله** لا يودي اليه مثل ذلك الخ اي لا  
 اللازم عليه الارجال وهو لا مرد فيه اصلا  
 او التباس الغير الضار كما علمت في محنته الوحيدة  
**قوله** اي واخر المفعول عن الفاعل وجوبا الخ  
 المراد بوجوب تأخير الفاعل عن المفعول عدم جواز  
 قسمة بينه وبين الفعل وذلك صادق  
 بصورة ثبوت وجوب تأخره عنهما كالمثال الاول  
 وجواز تقسيمه عليهما كالمثال الثاني وهذا  
 حكمه فقد اذ المثال **قوله** غير مختص على صيغة  
 اسم الفاعل اي يختص به غيره كما يدل عليه  
 قوله المختص **قوله** عن غير المحصور اي فيه  
 ومثل هذا يقال فيما بعده وما ذكره من قصر  
 الصفة على الموصوف الا ان كان المحصور  
 فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبة  
 المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة  
 ضاربة الفاعل **قوله** وما ضربت العمل كان  
 الاول بل الصواب ان يقول وما ضرب زيد ال  
 اياك نون العموم السابق في قوله ظاهر كان  
 او مضمر في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت  
 عمل **قوله** وقد يسبق الخ قد يقال لا يجوز هنا  
 تقديم المحصور فيه مع الا وسنعه في باب المبتدأ